

سيناريوهات السلطة الفلسطينية 2025-2027: بين التفكك المنضبط وإعادة الهندسة بالمال السياسي

1. المقدمة

يشكل مستقبل السلطة الفلسطينية أحد أبرز الأسئلة المطروحة على الساحة السياسية الفلسطينية والعربية والدولية في المرحلة الراهنة، خاصة في ظل ما تشهده البيئة الإقليمية والدولية من تحولات متسارعة وتدخلات معقدة. فمنذ تأسيسها منتصف التسعينيات، مرت السلطة بسلسلة من الأزمات البنوية والمالية والسياسية التي جعلت بقاءها واستمرارها محل جدل دائم. ومع مطلع العقد الحالي، تزايدت التحديات التي تواجهها على المستويات الداخلية والخارجية، بدءًا من أزماتها الاقتصادية المزمنة، مرورًا بتآكل شرعيتها الشعبية، وصولًا إلى الضغوط الإسرائيلية والدولية التي أعادت تعريف وظائفها وحدود صلاحياتها.

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى تقديم قراءة استشرافية لمستقبل السلطة الفلسطينية خلال المدى الزمني 2025-2027، مستندًا إلى منهجية تحليلية تجمع بين استعراض الواقع القائم واستقراء الاتجاهات المحتملة. ويستهدف البحث ليس فقط رسم صورة لما قد تؤول إليه الأوضاع، بل أيضًا إبراز المؤشرات التي يجب متابعتها لفهم المسار العام، وكذلك تفكيك الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بكل مسار ممكن.

في هذا السياق، يستعرض هذا البحث أربعة سيناريوهات محتملة لمصير السلطة الفلسطينية في الفترة 2025-2027 – بدءًا من التفكك المنضبط وصولاً إلى الانهيار الكامل والفوضى – مع تحليل مؤشرات كل سيناريو ومكاسبه وخسائره بالنسبة للنخب والشعب واللاعبين الخارجيين، وتقدير مدى واقعيته. في الختام، تُطرح توقعات لسقف العام 2028 بشأن مآلات الشرعية والسيادة الفلسطينية: هل ستُعاد إنتاج السلطة بشكلها الحالي أم ندخل فعليًا مرحلة ما بعد السلطة؟

2. الأرضية البنوية للأزمة:

2.1 الانكماش التاريخي للنتائج المحلي:

شهد الاقتصاد الفلسطيني في عام 2024 أسوأ تراجع له منذ إنشاء السلطة قبل ثلاثة عقود. تشير البيانات إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقارب 28% مقارنة بالعام السابق، وذلك نتيجة شلل شبه تام لاقتصاد غزة وانكماش حاد في الضفة الغربية إثر الحرب والصدامات المستمرة. فقد انهار الناتج في قطاع غزة بأكثر من 82% خلال 2024 وارتفعت البطالة هناك إلى نحو 80%، كما انخفض الناتج في الضفة بأكثر من 19% مع بطالة بلغت 35%. حصيلة ذلك كانت انكماش الاقتصاد الفلسطيني الكلي بـ 28% وارتفاع البطالة إلى 51% بنهاية 2024 (PCBS، 2024). وهذا التراجع الاقتصادي يُعد الأكبر على الإطلاق منذ عقود؛ فقد ذكرت تقارير البنك الدولي أن الانخفاض في الناتج خلال الربع الأول 2024 وحده بلغ 35% على أساس سنوي – ما يجعله أشد انكماش مسجل (وكالة وفا، 2024).

إلى جانب الانهيار الإنتاجي، تفاقمت أزمة السيولة لدى السلطة بسبب احتجاز إسرائيل إيرادات المقاصة (عوائد الضرائب والجمارك) أو اقتطاع أجزاء كبيرة منها. منذ عام 2019 طبقت إسرائيل قانونًا لاقتطاع ما يوازي مدفوعات السلطة لأسر الأسرى والشهداء،

مما حجب مبالغ تراكمية تقارب 3.54 مليار شيكل (قرابة مليار دولار) حتى يوليو 2024. وبدءاً من أكتوبر 2023 – في خضم الحرب على غزة – صعدت إسرائيل إجراءاتها فامتنعت عن تحويل 75 مليون دولار إضافية شهرياً (تعاادل رواتب موظفي غزة)، ففاق مجموع الأموال المحتجزة الجديدة 750 مليون دولار خلال أقل من عام. كما رفضت تحويل عائدات رسوم المغادرة عبر معابر الأردن (المتراكمة إلى 238 مليون دولار). ونتيجة لهذه الإجراءات، بلغ إجمالي المبالغ المحتجزة/المقتطعة حوالي 1.23 مليار دولار، ما يقارب نصف إيرادات المقاصة السنوية للسلطة (AI-Shabaka، 2024).

هذا الحرمان من الموارد المالية الحيوية أدخل السلطة في مخاطر انهيار مالي غير مسبوق. فقد اضطرت الحكومة منذ أواخر 2021 إلى سياسة تقشف حادة شملت دفع رواتب جزئية فقط لموظفي القطاع العام (حوالي 70-80% من الراتب) وتأجيل الباقي كمتأخرات. ومع استمرار الاقطاعات، ارتفعت المتأخرات وتراكم الدين الداخلي: الدين للبنوك المحلية زاد من 1.04 مليار دولار في أكتوبر 2023 إلى 1.59 مليار في يوليو 2024 (AI-Shabaka، 2024). بحلول 2025، اعترفت وزارة المالية بأن السلطة لا تستطيع الإيفاء بالتزاماتها المالية منذ أكثر من عامين تجاه الموظفين (الذين لم يتلقوا رواتب كاملة بل نسب متفاوتة) وكذلك المقاولين ومقدمي الخدمات. على سبيل المثال، لم يُصرف أي جزء من راتب شهر شباط/فبراير 2025 لموظفي القطاع العام حتى نهاية مارس (CNBC Arabia، 2025). هذه الضائقة المالية الحادة جعلت سيناريو الانهيار المالي للسلطة واقعاً ملموساً ما لم يتم ضخ دعم خارجي أو تخفيف القيود الإسرائيلية.

2.2 تداعي البنية المؤسسية والبيروقراطية:

أدت الأزمة المالية إلى اهتراء مؤسسات السلطة وبنيتها البيروقراطية. فالعجز عن دفع الرواتب كاملاً أضعف أداء الإدارات العامة وزاد من الاعتماد على شبكات المحسوبية والاقتصاد الرمادي. إضافةً إلى ذلك، أجبرت السلطة على تقليص الإنفاق التشغيلي والتنموي إلى الحد الأدنى. وتبنّت حكومة د. مصطفى الجديدة (في 2024) حزمة إصلاحات إدارية ومالية لزيادة الكفاءة ومحاربة الفساد، ولكن تنفيذ هذه الإصلاحات واجه عقبات هيكلية. فمنذ تأسيسها عانت السلطة من ترهل مؤسسي وغياب للشفافية، وقد بلغت ثقة الجمهور بمؤسساتها أدنى مستوياتها تاريخياً في السنوات الأخيرة (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2024).

الكثير من الوزارات والهيئات باتت عاجزة عن تقديم الخدمات الأساسية بصورة منتظمة بسبب نقص الموارد وتداخل الصلاحيات مع الاحتلال الإسرائيلي. قبيل الحرب، كانت مدن مثل جنين ونابلس تشهد تفصعود مجموعات مقاومة مسلحة محلية تملأ فجوة غياب السلطة، مؤشراً مبكراً على التآكل المؤسسي. ويرى المحللون أن السلطة تمر بإحدى أسوأ مراحلها منذ نشأتها من حيث ضعف فعاليتها وعجزها عن الوفاء بالتزامات الحكم (PSR، 2024).

3. المتغيرات الداخلية المجتمعية-الاقتصادية

3.1 تآكل ثقة الجمهور وتضاؤل دور البلديات والنقابات والقطاع الخاص:

كما أشرنا، الثقة الشعبية بالسلطة المركزية في أسوأ حالاتها. ونتيجة ذلك، تحولت أنظار المواطنين نحو مؤسسات بديلة أقرب إلى الناس لسد الفراغ التمثيلي والخدمي. أبرز هذه المؤسسات: البلديات والمجالس المحلية، التي رغم محدودية مواردها، أصبحت الملاذ الأول لتوفير بعض الخدمات الأساسية (كالمياه، الكهرباء، النظافة) بالتعاون مع المجتمع المحلي. في ظل انشغال السلطة بأزماتها

المالية، ازداد اعتماد السكان على البلديات لحل مشاكل الطرق والصرف الصحي وحتى في توزيع بعض المساعدات. بعض رؤساء البلديات اكتسبوا شعبية واحترامًا أكثر من الوزراء؛ ففي مدن مثل نابلس والخليل، شكلت البلديات لجان طوارئ خلال الأزمات (مثلًا فترة الإغلاقات وكورونا ثم خلال الحرب) ونجحت في تنظيم جهود الإغاثة بشكل فاعل.

النقابات العمالية والمهنية كذلك برزت كصوت للمجتمع في مواجهة السلطة: شهد عامي 2023-2024 إضرابات واسعة مثلًا من نقابة المعلمين للمطالبة بمستحقات الرواتب، ونقابة الأطباء التي احتجت على تدهور النظام الصحي وتأخر موازنات المستشفيات. هذه الحركات وضعت السلطة تحت ضغط وأجبرتها على تقديم تنازلات أو حلول جزئية (مثل دفع علاوات متأخرة أو وعود بتحسين ظروف العمل) (CNBC Arabia، 2024). كما نمت مبادرات مجتمعية قاعدية – مجموعات تطوعية وشبابية – تتصدى لقضايا محلية (حماية البيئة، مراقبة البلديات، دعم المزارعين في موسم الزيتون، إلخ) بمعزل عن الحكومة.

القطاع الخاص الفلسطيني أيضًا وسّع دوره الاجتماعي: عدد من الشركات الكبرى ورجال الأعمال بادروا إلى تمويل مشاريع بنى تحتية صغيرة أو تقديم مساعدات إنسانية في الأزمات، في خطوة عززت صورتهم كمساند للمجتمع عندما تتخلى الحكومة. هذا التحول نحوه "تمثيل من أسفل إلى أعلى" يعكس تراجع شرعية الطبقة السياسية التقليدية وصعود شرعية بديلة قاعدية. بعض المحللين يرون أن الشرعية الفلسطينية بدأت تعاد تشكيلها من القاعدة – عبر الانتخابات المحلية (تم إجراء انتخابات بلدية في 2021 و 2022 في الضفة، ولو بشكل مجتزأ، وسُجل فيها نسبة مشاركة مقبولة)، وعبر مؤسسات المجتمع المدني التي تواصل الضغط لعقد انتخابات عامة جديدة.

هذه الديناميات تشير إلى أنه في حال استمرار عجز السلطة عن استعادة ثقة المواطنين، فقد تنتقل شرعية التمثيل فعليًا لبُنى مجتمعية موازية، مما يخلق واقع ازدواجية سلطات على الأرض: سلطة رسمية ضعيفة مقابل نفوذ متنامٍ للهيئات المحلية والنقابية.

3.2 تحولات أنماط الاستهلاك والعمل:

تدهور الاقتصاد الرسمي وارتفاع البطالة فرض على الفلسطينيين تغيير سلوكهم الاقتصادي. فعلى صعيد الاستهلاك، اضطر الكثيرون إلى الانتقال نحو منتجات أرخص أو مستعملة، وازدادت نسبة إنفاق الدخل على الأساسيات (غذاء ودواء) مقابل الكماليات. سجلت تقارير أممية ارتفاعًا حادًا في معدلات انعدام الأمن الغذائي بنهاية 2024 – قُدِّر أن قرابة 80% من سكان غزة في حالة انعدام أمن غذائي وثلاث سكان الضفة كذلك (الأونكتاد، 2024) – ما دفع الأسر لتقليل الوجبات أو الاعتماد على مساعدات غذائية. كما برز الشراء بالتقسيط أو بالدين كوسيلة لتغطية الاحتياجات، مما زاد مديونية الأسر.

أما في سوق العمل، فمع انعدام الوظائف الحكومية والخاصة النظامية، أصبح خيار العمل في إسرائيل أو المستوطنات مغريًا لمن يستطيع الحصول على تصريح، نظرًا للفارق الكبير في الأجور. لكن بعد أكتوبر 2023، منعت إسرائيل دخول معظم عمال الضفة فترة طويلة (أغلقت مداخل الخط الأخضر ورفعت عدد الحواجز في الضفة من 567 إلى 700 حاجز) (UNCTAD، 2024)، كما أوقفت عمال غزة تمامًا. هذا خلق صدمة للعائلات المعتمدة على دخل تلك العمالة. واضطر المسرّحون للجوء لأي عمل متاح داخليًا، ولو بأجر أقل كثيرًا.

في المحصلة، أدى هذا الواقع إلى خفض التوقعات المعيشية لدى المجتمع؛ أصبح الهدف الأساس لغالبية الأسر تغطية الاحتياجات الأساسية بأية وسيلة، وتراجع الاهتمام بالقضايا السياسية العامة قياسًا بيوميّات المعيشة الصعبة. كما نشأ ما يمكن تسميته "اقتصاد

الصمود" الذي يعتمد على تكيف المجتمع عبر التضامن الداخلي (التشارك في الموارد بين العائلات، تدوير السلع المستعملة، تنشيط مفهوم العونة والتعاضد الأهلي). وقد نجح الفلسطينيون تقليدياً في اجتراح حلول تضامنية خلال الأزمات، لكن طول أمد الأزمة الحالية يرهق هذه الآليات، خاصة مع تراجع الدعم الخارجي للأسر الفقيرة (كخفض مساعدات الأونروا نتيجة أزمتها التمويلية).

باختصار، في المشهد الداخلي 2024-2025: مجتمع يكافح يومياً للبقاء اقتصادياً عبر شبكات غير رسمية وتضامن أهلي، مقابل سلطة رسمية تفقد حضورها الوظيفي والرمزي تدريجياً في حياة الناس. هذا الوضع يشكل خلفية مفصلية لفهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل السلطة الفلسطينية حتى 2027.

4. المتغيرات الخارجية الضاغطة

4.1 دور الولايات المتحدة (إدارة جمهورية 2025):

شكل تولي إدارة أمريكية جديدة في 20 يناير 2025 منعطفاً مهماً للملف الفلسطيني. فمع قدوم إدارة ذات أغلبية جمهورية، يُرجح اتباع واشنطن نهج أكثر تشدداً وأقل التزاماً بالأطر المؤسسية التقليدية في التعامل مع السلطة الفلسطينية. بدل التركيز على حل الدولتين وبناء المؤسسات (كما فعلت إدارة بايدن نسبياً)، تميل الإدارة الجمهورية إلى مقاربة "صفقة" أساسها ربط أي دعم مالي أو سياسي للسلطة بسلسلة شروط أمنية وسياسية. وبالفعل، مع تصاعد الاتهامات للسلطة بـ "دعم الإرهاب" عقب حرب غزة، أقدمت واشنطن في منتصف 2025 على فرض عقوبات وضغوط مباشرة على القيادة الفلسطينية. على سبيل المثال، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية (في ظل الرئيس ترامب) في يوليو 2025 عن إجراءات عقابية تشمل منع منح التأشيرات لبعض مسؤولي السلطة ومنظمة التحرير، متهمَةً إياهم بـ "تقويض السلام" عبر اللجوء للمحاكم الدولية ودعم عائلات الأسرى (Al Jazeera, 2025).

وصرّح مسؤولون أمريكيون بأن استمرار دفع السلطة لرواتب الأسرى والشهداء غير مقبول ويتعارض مع القانون الأمريكي (قانون تايلور فورس) الذي يربط المساعدات بوقف هذه المدفوعات (Wilson Center, 2025). كذلك أعادت الإدارة الجمهورية طرح رؤى "السلام الاقتصادي الإقليمي" التي تتجاوز القيادة الفلسطينية، مركزةً على توسيع التطبيع العربي الإسرائيلي مقابل مكاسب اقتصادية، دون إعطاء أولوية لإحياء مسار سياسي مع الفلسطينيين.

وبرزت مخاوف من أن الإدارة الجديدة قد تذهب أبعد من سابقتها (إدارة ترامب 2017-2020) في تقليص أو مشروطية المساعدات للصفقة، وربما إعادة طرح خطة "صفقة القرن" بشكل معدل يركز على الحكم الذاتي الاقتصادي تحت السيادة الإسرائيلية. وقد رافق ذلك تشدد الكونغرس الجمهوري في إقرار أي تمويل للسلطة أو حتى لمشاريع الإغاثة في غزة، مشترطين رقابة صارمة وضمانات أمنية إسرائيلية. بالنتيجة، أصبح صانعو القرار في المقاطعة برام الله أمام واقع تُقيّد فيه خياراتهم: إما القبول بالإملاءات (كوقف رواتب الأسرى وضبط الأمن الداخلي وفق الرؤية الأمريكية) لضمان تدفق بعض الموارد، أو رفض ذلك مع المجازفة بخسارة المزيد من الدعم المالي والسياسي.

4.2 سياسات الاتحاد الأوروبي والدول المانحة:

بالتوازي مع الموقف الأمريكي المتشدد، غير الاتحاد الأوروبي ودول أوروبية نهج تمويلهم للسلطة نحو ربط الدعم بتحقيق إصلاحات ملموسة. كان الأوروبيون تاريخياً من أكبر الممولين المباشرين لموازنة السلطة (خاصة عبر دعم رواتب ومخصصات اجتماعية)،

لكن في السنوات الأخيرة ومع تصاعد فساد المؤسسات وضعف الأداء، انخفضت المساهمات الدولية بشكل هائل: أشار رئيس الوزراء السابق محمد اشتية إلى أن الدعم الخارجي للموازنة هبط من حوالي 30% من إجمالي الموازنة قبل بضع سنوات إلى أقل من 1% فقط بحلول 2023 (Reuters, 2023).

في عام 2024، أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة جديدة لإسناد السلطة ماليًا لكن بشكل مشروط ومراقب. واتفقت المفوضية الأوروبية مع القيادة الفلسطينية في يوليو 2024 على برنامج إنقاذ مالي قصير الأجل بقيمة 400 مليون يورو (على شكل منح وقروض) تُصرف على 3 دفعات خلال يوليو-سبتمبر 2024، مرهونة بالتقدم في تنفيذ أجندة إصلاحية. شمل ذلك أيضًا التخطيط لحزمة دعم متعددة السنوات (2024-2026) بنحو 1.6 مليار يورو تستهدف تحقيق استقرار مالي للسلطة بحلول 2026، على أن يتحقق ذلك بتطبيق مصفوفة إصلاحات تتعهد بها الحكومة الفلسطينية (European Commission, 2024b).

من أهم شروط هذه المشروطية الأوروبية: تعزيز الشفافية والمساءلة، مكافحة الفساد، إصلاح القضاء والأمن، ضبط الإنفاق العام، تحديث الإدارة الحكومية، وإصلاح أنظمة التعليم والصحة. أكد الأوروبيون أن صرف أي شريحة دعم سيكون مرتبطًا بإنجاز "معالم" إصلاحية محددة متفق عليها. وبالتوازي، جُمِد التمويل أو أعيد تخصيصه بعيدًا عن دعم الموازنة مباشرةً إلى تمويل مشاريع عبر آليات مراقبة (مثل إنشاء صناديق ائتمان بإدارة البنك الدولي لضمان عدم سوء استخدام الأموال، خصوصًا في ملف إعادة إعمار غزة). كذلك اشترط الأوروبيون تنسيق الدعم ضمن منصة مانحين مشتركة لضمان توحيد الجهود ومنع الازدواجية، واقترحوا إقامة منصة تنسيق بدءًا من خريف 2024 حتى 2026 (European Commission, 2024e).

إلى جانب أوروبا، انتهجت دول مانحة أخرى (كندا، اليابان، والمؤسسات الدولية) نهج "التمويل مقابل الإصلاح"، حيث علّقت بعضها دعمها المؤسسي لحين رؤية خطوات فلسطينية في الحكم الرشيد. نتيجةً لذلك، باتت الحكومة الفلسطينية أمام معادلة صعبة: فهي تحتاج الأموال لسد رواتب وعجز يقارب 7 مليار شيكل في موازنة 2025، ولكن الحصول على هذه الأموال يتطلب تنفيذ تغييرات هيكلية مؤلمة وربما مساسًا بامتيازات راسخة للنخبة الحاكمة.

4.3 البعد الإقليمي:

بالنسبة للدول الخليجية الكبرى (السعودية والإمارات وقطر)، ظهر توجه مشروطية سياسية للتمويل. دول الخليج – التي كانت تقدم منحًا سخية للسلطة تاريخيًا – قلّصت دعمها المالي المباشر في السنوات الأخيرة، مشترطةً رؤية إصلاحات أو تغييرات سياسية. وقد برز ذلك بوضوح في واقعة نقاش حاد في قمة بالرياض في أبريل 2024 بين وزير الخارجية الإماراتي ومسؤول فلسطيني، إذ وصف الوزير الإماراتي السلطة بأنها "علي بابا والأربعين حرامي" متسائلًا: "لماذا نعطي المال للسلطة دون إصلاحات حقيقية؟". هذا الموقف العلني يعكس إحباطًا خليجيًا من فساد السلطة وجُمودها السياسي. وقد ترددت أنباء أن الإمارات والسعودية ربطتا أي حزمة دعم أو استثمار في الضفة بعملية إصلاح شاملة وتغيير في قيادة السلطة (Wilson Center, 2024).

في الوقت نفسه، لم تفعل الدول العربية الكثير لتفعيل "شبكة الأمان المالية" العربية التي وُعدت بها السلطة منذ سنوات (بقيمة 100 مليون دولار شهريًا)، إذ أقرّ الرئيس عباس في قمة مايو 2024 بأن السلطة لم تتلقَ الدعم المنتظر من الأشقاء ودعا لتفعيل تلك الشبكة فورًا. بعض الدول قدمت مبالغ رمزية لسد رمق السلطة (مثلًا، أعلنت السعودية في 2023 عن منحة عاجلة 30 مليون

دولار) (Arab News, 2023)، لكنها تبقى مبالغ ضئيلة أمام عجز بمئات الملايين. إجمالاً، يبدو أن الدول العربية الغنية تعتمد سياسة "المال مقابل التغيير" فيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية خلال 2025-2027.

بالنسبة لإسرائيل، فهي اللاعب الأكثر تأثيراً في رسم ملامح مستقبل السلطة. ويبدو أن صناع القرار في تل أبيب منقسمون بين تيارين: تيار اليمين المتطرف الحاكم (بقيادة شخصيات مثل بتسلئيل سموتريتش) يدعو صراحة إلى إنهاء دور السلطة باعتبارها "عقبة" وي طرح فكرة استعادة السيطرة المباشرة على الضفة، وقد عبّر سموتريتش مراراً عن رغبته في تفكيك السلطة وضم الضفة (Al-Shabaka, 2024). هذا التيار استغل إضعاف السلطة بعد حرب غزة لتشنيد الخناق المالي (الاقتطاعات) والأمني (اجتياحات متكررة للمناطق أ)، على أمل تسريع انهيارها. في المقابل، هناك تيار أمني تقليدي (بما في ذلك الجيش والشاباك) يرى مصلحة إسرائيلية في منع انهيار مفاجئ للسلطة، خوفاً من الفوضى وارتفاع كلفة إعادة احتلال المدن. لذا ضغط هذا التيار – بالتنسيق مع واشنطن – للحفاظ على الحد الأدنى لاستمرار السلطة، مثل السماح بتحويلات مالية إسعافية أحياناً (ظهر ذلك في تحويل إسرائيل 435 مليون شيكل للسلطة في أغسطس 2024 كإفراج عن جزء من الأموال المحتجزة لأول مرة منذ الحرب) (Reuters, 2024).

إلا أن هذه التحركات تبقى تكتيكية. استراتيجياً، حكومة نتنياهو مرتاحة لواقع السلطة الضعيفة: فمن جهة تستفيد إسرائيل أمنياً من استمرار التنسيق الأمني مع أجهزة السلطة في الضفة للحيلولة دون تصاعد المقاومة، ومن جهة أخرى تواصل توسيع الاستيطان وفرض وقائع الضم الزاحف مستغلة غياب رد فعل فلسطيني فاعل (UNCTAD, 2024). إقليمياً، استثمرت إسرائيل ثقلها لعزل السلطة – كما حدث حين همشت القيادة الفلسطينية في مفاوضات التطبيع مع دول عربية (خاصة السعودية)، وعرضت بدلاً من ذلك فئات تحسينات اقتصادية للفلسطينيين (مثل مشاريع بنى تحتية أو تسهيلات عمالية) كجزء من حزمة تطبيع إسرائيلية-عربية (Wilson Center, 2024). كذلك عززت تل أبيب تعاونها مع شخصيات فلسطينية محلية (كالقيادات البلدية ورجال الأعمال) لضمان استمرار الخدمات بعيداً عن القنوات الرسمية للسلطة، وهو ما ينسجم مع سيناريو "التفويض للبلديات والشركات".

أخيراً، لا يمكن إغفال أثر التطورات العالمية الكبرى – كالحرب في أوكرانيا وتصاعد التنافس الأمريكي الصيني – على أولوية القضية الفلسطينية. فمنذ 2022، استحوذت أزمة أوكرانيا على اهتمام الغرب وموارده الدبلوماسية والمالية، مما همّش نسبياً ملف النزاع الفلسطيني. كما أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر تركيزاً على منافسة الصين في الشرق الأوسط (اقتصادياً وعسكرياً)، الأمر الذي جعلها تنظر للتطبيع العربي الإسرائيلي كجزء من استراتيجية احتواء الصين وإيران، دون اكتراث جدي بمطالب الفلسطينيين السياسية.

في ظل هذا السياق، تقلّصت قدرة القيادة الفلسطينية على حشد دعم دولي لقضيتها؛ فمجلس الأمن منقسم بسبب فيتو أمريكي دائم لأي خطوة جوهرية تخص فلسطين، والاتحاد الأوروبي مشنت بأزمات جواره الشرقي. صحيح أن دولاً كالصين وروسيا أعربت عن دعم أكبر للفلسطينيين (الصين طرحت مبادرة سلام من 4 نقاط وأبدت انفتاحاً على دور في إعمار غزة، وروسيا حافظت على صلات مع حماس وفتح)، بيد أن هذا الدعم بقي خطابياً إلى حد كبير ولم يترجم لنفوذ سياسي يغير المعادلات (Chatham & Francis, 2024; Taylor, 2024).

5. السيناريوهات الأربعة (2025-2027) وتحليلها

انطلاقًا من المعطيات أعلاه، يمكن تصور أربعة سيناريوهات رئيسية لمستقبل السلطة الفلسطينية خلال السنوات القليلة المقبلة. هذه السيناريوهات ليست متعارضة تمامًا، بل يمكن أن تتداخل عناصر منها في الواقع. لكن فصلها تحليليًا يساعد على تمييز المؤشرات المبكرة لكل مسار وتقييم نتائجه المحتملة على مختلف الأطراف.

5.1 السيناريو الأول: التفكك المنضبط

في هذا السيناريو، تستمر السلطة الفلسطينية شكليًا ككيان "قشرة تمثيلية" (أي تحتفظ ببعض الهياكل الرمزية كرئاسة وحكومة ووزارات)، لكنها عمليًا تنقل معظم وظائف الحكم وتقديم الخدمات إلى مستويات محلية أو أطراف ثالثة. بمعنى آخر، يحدث تفكيك تدريجي لمنظم لصلاحيات السلطة المركزية وتحويلها إلى البلديات والقطاع الخاص وربما منظمات غير حكومية، وذلك بطريقة تحول دون انهيار فوضوي كامل. قد يتم هذا التحول برعاية ورضا ضمني من المجتمع الدولي وإسرائيل، بهدف تجنب فراغ إداري وأمني.

سمات السيناريو: تبقى السلطة كعنوان دبلوماسي (لا سيما أنها لا تزال معترف بها دوليًا وتمثل فلسطين في المحافل)، وربما تحتفظ بمهام سيادية محدودة جدًا (مثل العلاقات الخارجية الشكلية، إصدار جوازات السفر، التنسيق الأمني المحدود). لكن على الأرض، تتولى المجالس المحلية مسؤوليات أكبر في إدارة القطاعات الخدمية. مثلاً، تتولى بلديات كبرى إدارة توزيع الكهرباء والمياه بالكامل وتحصيل فواتيرها، وتقوم اتحادات بلديات بإدارة النفايات والبنية التحتية. كذلك قد يُسمح لشركات خاصة أو مشتركة (فلسطينية-عربية) بإدارة مرافق حيوية مثل المستشفيات أو المدارس بتمويل خارجي، بعد عجز الوزارات عن تشغيلها. وربما يتم تفويض مهام الجباية المحلية (ضرائب ورسوم) للبلديات لتأمين إيرادات بدل انتظار تحويلات المقاصة (Wilson Center, n.d). أمميًا، قد يشمل التفكك المنضبط إبقاء أجهزة الأمن الفلسطينية في دور محدود (الشرطة المدنية في مراكز المدن لضبط الأمن الداخلي)، بينما تتحمل إسرائيل فعليًا الأمن الخارجي (وهي تفعل ذلك أصلاً).

المؤشرات المبكرة: يمكن رصد إشارات على اتجاه التفكك المنضبط إذا بدأت تصدر قرارات أو تفاهات بمنح صلاحيات إضافية للهيئات المحلية. مثلاً، إقرار حكومة محمد مصطفى لوائح تسمح للبلديات بتحصيل ضرائب الأملاك مباشرة بدل وزارة المالية. أو إنشاء هيئات تنسيقية إقليمية (شمال الضفة، وسطها، جنوبها) للإشراف على مشاريع الخدمات بتمثيل محلي واسع. مؤشر آخر هو شروع جهات دولية بتمويل مشاريع بنى تحتية عبر البلديات مباشرة، وتهميش القنوات الوزارية. أيضاً، ضعف الالتزام الوظيفي من قبل السلطة المركزية – كأن تمر أشهر دون اجتماعات حكومية منتظمة أو دون قرارات سيادية – مع بقاء التركيز على المبادرات المحلية.

المكاسب والخسائر: بالنسبة للنخب الحاكمة (السلطة الحالية): يخسرون كثيرًا من النفوذ المباشر على الأرض، لكن قد يحافظون على مكانتهم الرمزية. قد يرضى بعضهم بهذا السيناريو لأنه يجنبهم مصيرًا أسوأ (الانهيار الكامل أو الإقصاء العنيف). كما قد يستفيدون مادياً عبر بقائهم قنوات تمرير للمساعدات (عمولات وما شابه) دون تحمل مسؤولية الإدارة اليومية. بالمقابل، يتناقص دور الوزارات والأجهزة المركزية، ما يعني فقدان امتيازات ومصادر ريعية اعتادتها النخبة (كالتوظيف السياسي وجباية الرسوم). لذا قد تقاوم بعض رموز السلطة هذا السيناريو لأنه يجردهم من السلطة الفعلية مكتفياً بإبقائهم "واجهات".

بالنسبة للشارع الفلسطيني: يمكن أن يربح المواطن خدمات أكثر كفاءة واستجابة من السلطات المحلية القريبة منه، بعيدًا عن بيروقراطية المقاطعة. وقد يشعر الناس بمشاركة أكبر في القرار عبر مجالسهم المنتخبة محليًا. ومع ذلك، هناك مخاطر: قد يؤدي نقل الصلاحيات للبلديات في ظل موارد شحيحة إلى تفاوت تنموي كبير بين منطقة وأخرى (بلديات غنية قادرة وأخرى عاجزة ستزداد تهميشًا). أيضًا قد تنشأ شبكات محلية زبانية ودويلات أمر واقع مصغرة (تحكم عشائري أو مناطقي) إذا غابت مظلة مركزية كابحة. الخشية أيضًا أن المواطن سيفقد مرجعية وطنية جامعة، وتعمق الانقسامات المنطقية وربما الولاءات دون الوطنية.

بالنسبة للخارجيين: هذا السيناريو مريح نسبيًا لإسرائيل، إذ تحصل على استمرار الهدوء النسبي دون اضطرابها لتقديم تنازلات سياسية كبرى. ستتعامل إسرائيل مع جهات محلية ضعيفة مجزأة بدل قيادة وطنية موحدة، مما يسهل عليها فرض شروطها. لكنها قد تخشى من فقدان التنسيق الأمني المنظم الذي كانت الأجهزة المركزية تؤمنه – رغم أنه يمكن تكيفها مع صيغة تنسيق موضعية مع كل مدينة على حدة عبر الارتباط العسكري. بالنسبة للدول المانحة، قد ترى في هذا السيناريو حلاً عمليًا لضمان استمرارية الخدمات للشعب الفلسطيني دون ضخ الأموال في حكومة تعتبرها فاسدة وغير فعالة. فبإمكان المانحين تمويل مشاريع عبر البلديات مباشرة أو منظمات الأمم المتحدة. لكن سيقلق بعض المانحين الأوروبيين مثلاً من غياب شريك وطني موحد للتفاوض حول الحل السياسي، مما يعمق حالة "إدارة الأزمة بدل حلها".

الواقعية والاحتمالية: التفكك المنضبط سيناريو ممكن الحدوث بدرجة كبيرة إذا استمرت السلطة في ضعفها الحالي ولم تحصل على موارد كافية. فقد بدأت إرهاباته فعلاً – كإعلان حكومة مصطفى عن تمكين البلديات وتعزيز دور القطاع الخاص (Wilson Center, n.d). وهو يعتبر مخرجاً "ناعماً" لكثير من الأطراف: يمنع الانهيار الكلي، ويحافظ على الواجهة، ويُلبي مطالب الإصلاح نسبياً من خلال تمكين مستويات أدنى. في ضوء المعطيات، احتمال تحقق عناصر هذا السيناريو على مدى 2025–2027 متوسط إلى مرتفع، خاصة إذا استمر جمود الأفق السياسي واستمرت السلطة بفقدان وظائفها تبعاً.

5.2 السيناريو الثاني: إعادة الهندسة بالمال السياسي

يقوم هذا السيناريو على إنقاذ السلطة ماليًا مقابل إعادة هيكلتها سياسيًا وإداريًا وفق شروط الممولين الخارجيين. أي بدلاً من تركها تتفكك، يقرر اللاعبون الدوليون (الولايات المتحدة، أوروبا، دول عربية) ضخ "مال سياسي" مشروط لضمان بقاء السلطة مع إجراء تغييرات إصلاحية أو هيكلية جوهرية في بنيتها لتلائم مصالح هؤلاء اللاعبين. يمكن اعتباره سيناريو "إصلاح قسري" مدفوع من الخارج، يحافظ على شكل "الدولة على الورق" – أي استمرار السلطة ككيان سياسي – لكن وظيفيًا تصبح أشبه بآلية تنفيذ برامج المانحين وبواجهة اسمية لدولة تعتمد كليًا على التمويل الخارجي وتوجهاته.

سمات السيناريو: على الصعيد المالي، يتم الاتفاق على حزم مساعدات كبيرة متعددة السنوات (مثلاً 2025–2027) تقدر بمليارات الدولارات، تشمل دعماً للموازنة ومشاريع تنموية، بهدف منع انهيار السلطة وانتعاش الاقتصاد. وقد رأينا نموذجًا لذلك فيما أعلنه الاتحاد الأوروبي من تخصيص 1.6 مليار يورو لدعم السلطة حتى 2027 (Le Monde, 2023; European Commission, 2024). الجديد أن هذه الحزم ستكون مشروطة بمصفوفة إصلاحات دقيقة: مثل إقرار قوانين حوكمة جديدة، إنشاء آليات رقابة على الإنفاق، دمج بعض المؤسسات أو إلغائها، ضمان استقلالية القضاء... إلخ. وسيجري تقييم دوري من المانحين لتقدم السلطة بتنفيذ تلك الشروط قبل صرف كل دفعة (European Commission, 2024).

سياسيًا، قد تتضمن إعادة الهندسة تجديدًا جزئيًا للشرعية عبر الانتخابات – ولكن بضوابط تضمن خروج نتائج مقبولة دوليًا. مثلاً، الضغط لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية بحلول 2026 (كما لمح برنامج حكومة مصطفى بالإعداد لانتخابات بحلول مارس 2026) (Wilson Center, n.d)، على أن تفرز قيادة جديدة أكثر شبابًا وتكنوقراطية. وربما تتم هندسة المشهد لضمان عدم فوز جهات تعتبرها الأطراف الخارجية متطرفة أو غير منسجمة مع شروطهم (كالسعي لتحجيم فرص حماس في الضفة عبر ترتيبات أمنية أو اشتراط قبول المترشحين بشروط سياسية معينة). أمنياً، قد يُطلب من السلطة تعزيز أداء أجهزتها في ضبط الأمن (خصوصاً كبح نشاطات المقاومة في الضفة) كشرط للحصول على الدعم. أي ربط المال بالضبط الأمني: كلما التزمت السلطة بالتنسيق الأمني ومنع التصعيد، استمر التمويل بالتدفق. وهذا كان توجهًا واضحًا تحدث عنه مسؤولون أمريكيون (Al Jazeera, 2023).

المؤشرات المبكرة: بوادر هذا السيناريو ظهرت مع حكومة مصطفى التي جاءت ببرنامج إصلاحي مفصل تماشياً مع مطالب أمريكية وأوروبية (PCPSR, 2023)، وبدأت باتخاذ خطوات مثل نشر الموازنة بشفافية لأول مرة، وتغيير آلية دفع المخصصات الاجتماعية (توجيهها حسب الحالة المعيشية بدل الولاء السياسي، بما يشمل تعليق صندوق أسر الشهداء والأسرى تلبيةً لمطالب أمريكية). إذا رأينا استمرارًا وتسريعًا لهذه الإجراءات – كإقرار قوانين في المجلس الوزاري لتعزيز استقلال القضاء ومحاربة الفساد، أو الإعلان عن استراتيجية لمكافحة المحسوبية في التوظيف – فإنها علامات على خضوع السلطة لعملية "إعادة هندسة". أيضاً اتفاقات التمويل المشروط نفسها مؤشر: مثلاً تفعيل منصة المانحين الدولية التي أقرتها أوروبا (European Commission, 2024).

ومن المؤشرات المهمة ضمن هذا السيناريو عودة بعض المانحين الذين انسحبوا: فإذا رأينا مثلاً الولايات المتحدة تستأنف تمويلها المباشر للميزانية (بعد أن كان متوقفاً بسبب قوانين الكونغرس) نتيجة تعديل السلطة لقانون دفع مخصصات الأسرى، فهذا دليل قوي على أن صفقة "المال مقابل التغيير" قد نجحت (Wilson Center, n.d). على المستوى الإقليمي، قد يكون مؤشرًا رفع مستوى التواصل الدبلوماسي العربي مع السلطة – كدعوة رئيس السلطة لقمة عربية طارئة لمناقشة الدعم والإصلاح – مما يعني التزاماً عربياً بإنقاذها ضمن شروط مجمع عليها.

المكاسب والخسائر: بالنسبة للنخب الفلسطينية: في المدى القصير، تكسب السلطة شريان حياة مالي يجنبها الانهيار، ويحافظ على مواقعها (أو على الأقل على استمرار مؤسسة الرئاسة والحكومة وإن تغيرت الوجوه). لكن في المقابل، تخسر جزءاً كبيراً من استقلالية القرار، إذ تصبح خاضعة عملياً لإملاءات المانحين. سيجد بعض المسؤولين أنفسهم أمام ضغوط لتغيير سلوكيات متجذرة (إنهاء ممارسات فساد ورعاية سياسية).

بالنسبة للمواطنين: الإيجابي أنهم سيتجنبون انهيار الخدمات تماماً؛ ستستمر الرواتب بالحد الأدنى، وقد تتحسن تدريجياً مع تدفق المال السياسي (ربما يُعاد صرف الرواتب كاملة إذا توفر التمويل الكافي). كما قد يلمسون تحسناً في الأداء الحكومي إذا نُفذت الإصلاحات فعلاً (مثلاً، خدمات أكثر شفافية وسرعة، حد أدنى من مكافحة الفساد في الدوائر). إجراء انتخابات – حتى لو موجهة – يبقى مكسباً نسبياً لأنه يتيح فرصة لتجديد القيادات ولو جزئياً. لكن الوجه السلبي هو أن هذا السيناريو يرسّخ الارتعان الاقتصادي والسياسي للخارج؛ ستصبح أولويات التنمية وسياسات السلطة منسجمة أكثر مع مصالح الممولين (أمنية وسياسية) ربما على حساب تطلعات الشعب.

بالنسبة للاعبين الخارجيين: هذا السيناريو مفيد للولايات المتحدة وأوروبا لأنه يحفظ نفوذهم المباشر على القرار الفلسطيني دون حاجة لتدخل عسكري أو إدارة مباشرة. هم يشترطون "إعادة تصميم" السلطة لتصبح أكثر طوعية لمطالبهم (سواء أمنية كالتنسيق مع إسرائيل، أو سياسية كنبذ محاولات ملاحقة إسرائيل دوليًا) (Al Jazeera, 2023). كذلك ترتاح إسرائيل في ظل هذا السيناريو: فبدل أن تواجه فراغًا وفوضى، لديها شريك ضعيف لكنه ملتزم بدورها الوظيفي (أمنيًا وإداريًا) مقابل التمويل. بعبارة أخرى، تتحول السلطة إلى مقاليد ثانوي لدى الاحتلال بأجر مدفوع من آخرين – وضع قد تجده تل أبيب ملائمًا جدًا.

الواقعية والاحتمالية: هذا السيناريو محتمل إذا توفر توافق دولي-إقليمي على أولوية منع انهيار السلطة وخشية تبعاته (مثل عودة حماس أو اضطراب إسرائيل لتولي الأمور مباشرة). ولعل مؤشرات واقعية تظهر: الاتحاد الأوروبي تبنى بالفعل برنامجًا بهذا الاتجاه (European Commission, 2024)، والإدارة الأمريكية رغم تشدها تبقى مهتمة بعدم انهيار السلطة كليًا. أيضًا دول مثل السعودية، لو أقدمت على التطبيع مع إسرائيل، قد تربط ذلك بحزمة دعم سخية للسلطة لتحسين صورتها. التحدي الأكبر لنجاح السيناريو هو التزام السلطة حقًا بالإصلاحات: التجارب السابقة (مثلًا عهد سلام فياض 2007-2013) أظهرت بدء إصلاحات ثم انتكاسها حين خف الضغط الدولي (Washington Institute, 2023). لكن قد يكون الوضع الآن أكثر حرجًا بحيث لا تملك القيادة ترف المماطلة. تقديري أن احتمال تحقق سيناريو إعادة الهندسة بالمال السياسي مرتفع جزئيًا – أي قد نشهد خطوات منه – لكنه قد لا يكتمل كليًا إذا تلكأت السلطة أو تغيرت أولويات المانحين. إن حدث، فسيكون غالبًا بالتزامن مع السيناريو الأول (تفويض محلي) كما سنناقش لاحقًا.

5.3 السيناريو الثالث: عودة التمثيل من الأسفل للأعلى

يمثل هذا السيناريو تحولًا جذريًا في بنية الشرعية الفلسطينية، بحيث تنبثق قيادة أو منظومة تمثيلية جديدة من القاعدة الشعبية لتحل محل السلطة الحالية (أو تصبح شريكًا لها في الحكم). قد يحصل ذلك عبر حراك شعبي واسع أو توافق اجتماعي-سياسي يُفرض قيادات محلية ونقابية تتجمع لتشكيل جسمًا تمثيليًا جديدًا (مجلس وطني أو ائتلاف اجتماعي مثلًا)، يستعيد ثقة الجمهور وشرعيته، ويفرض نفسه كأمر واقع (PCPSR, 2023). بكلمات أخرى، يتم إعادة بناء الشرعية من الأسفل: البلديات، اللجان الشعبية، النقابات، المؤسسات الأهلية، وربما الفصائل أيضًا إذا أعادت تنظيم نفسها ديمقراطيًا، لتخلق مجتمعةً نوعًا من البديل التمثيلي عن السلطة بشكلها التقليدي.

سمات السيناريو: أحد التصورات الممكنة هو انعقاد مجلس وطني فلسطيني جديد (أو مؤتمر شعبي عام) يضم ممثلين منتخبين من الداخل والخارج، تحت ضغط الشارع أو مبادرة مستقلة، يقوم بملء الفراغ التشريعي واختيار قيادة تنفيذية جديدة (Brown, 2023). قد يتم ذلك رغمًا عن القيادة الحالية أو بموافقتها الاضطرارية إذا شعرت بعدم القدرة على السيطرة. مثلاً، يمكن تخيل سيناريو أن الاحتجاجات تعم الضفة مطالبةً بانتخابات، فيتم الائتلاف بتشكيل مجلس انتقالي من شخصيات مستقلة مدعوم من النقابات والبلديات. هذا المجلس يضع خارطة طريق لبناء شرعية من جديد (انتخابات فعلية، أو توافق على حكومة إنقاذ وطني).

في هذا السيناريو، تصبح البلديات والنقابات والقوى القاعدية صاحبة الصوت الأقوى. ربما ينشأ تحالف بينها – مثلاً اتحاد مجالس بلدية على مستوى وطني ينسق مع اتحاد النقابات واتحاد الطلبة – لتشكيل جبهة مطالبة بالتغيير السياسي. إذا لاقت هذه الجبهة دعماً شعبياً واسعاً ورفضت أمراً واقعاً (كاعتصامات وعصيان مدني)، قد تجبر النخبة على التنحي أو مشاركة السلطة (Sayigh, 2022). قد تتضمن عودة التمثيل من الأسفل أيضاً دوراً مركزياً لحركة وطنية جديدة، ربما شبابية، تطرح برنامج إصلاح جذري

وإحياء لمشروع التحرر الوطني. هذا السيناريو يفترض قدرًا من التنظيم الذاتي لدى المجتمع الفلسطيني، كما حدث في الانتفاضة الأولى (حين ظهرت لجان شعبية أدارت الحياة اليومية وناقست مؤسسات الاحتلال) (Shikaki, 2023). الفارق هنا أن المفروض منافسة أو ملء فراغ السلطة الفلسطينية ذاتها.

المؤشرات المبكرة: سيكون أبرزها تصاعد حركات شعبية مطلوبة ذات طابع سياسي/وطني شامل وليس فقط فتوي (مثل المطالبة الجماعية بإجراء الانتخابات أو إنهاء الانقسام) (Al Jazeera, 2023). إن شهدنا مظاهرات حاشدة في مدن الضفة ترفع شعارات ضد استمرار الوضع الراهن للسلطة، أو استطلاعات تظهر استعداد أغلبية للعصيان المدني من أجل التغيير، فهذه إشارات مهمة. مؤشر آخر: تلاقي قوى متعددة حول مطالب موحدة – كأن تصدر بيانًا مشتركًا من اتحادات المعلمين والأطباء والمحامين والطلاب يدعو لتشكيل مجلس وطني جديد.

على الصعيد الفصائلي، مؤشر مهم سيكون تحقيق مصالحة داخلية حقيقية: أي لو قامت فتح وحماس – تحت ضغط المجتمع أو تغير الظروف – بالتوافق على إنهاء الانقسام عبر قيادة انتقالية أو حكومة وحدة (Carnegie Middle East Center, 2023). هذا بدوره سيعيد الاعتبار لشرعية تمثيلية أوسع لأن الانقسام كان أحد مصادر فقدان الشرعية منذ 2007.

المكاسب والخسائر: للنخبة الحالية: هذا السيناريو تهديد وجودي لهم؛ فهو يعني عمليًا إزاحتهم أو تقليص نفوذهم جذريًا لصالح قيادات بديلة. بالتالي سيقاومون حدوثه. قد يقبل بعضهم بالانخراط لو شعر أنه السبيل الوحيد للبقاء (مثلًا، قد يركبون الموجة ويدعون تأييد التغيير لاحتواء حركة الشارع). لكن عمومًا، هذا السيناريو يعني خسارة شبكة المصالح القديمة وإعادة توزيع السلطة والثروة، لذا فهو الأسوأ من منظور من اعتادوا التحكم في المؤسسة لسنوات.

للمواطنين: على المدى القريب قد يكون السيناريو مضطربًا (احتجاجات، ربما مواجهات مع أجهزة الأمن). ولكن المكسب الكبير هو استعادة إحساس بالتمكين والملكية على القرار الوطني. إذا نجح الحراك في فرض قيادة جديدة منتخبة مثلاً، ستزداد الثقة الشعبية بأن أصواتهم تصنع الفرق، مما يرفع المعنويات ويعزز الوحدة الداخلية (Shikaki, 2023). منافع أخرى: احتمال تحسن الحريات والديمقراطية الداخلية (حيث لن تقمع حكومة منبثقة عن الناس نفسها الناس نظريًا). كما أن تمثيل القوى الحية (شباب، نساء، مجتمع مدني) في صنع القرار سيؤدي إلى سياسات أكثر استجابة لحاجات المجتمع. بالطبع هناك مخاطر: قد تقع فوضى مؤقتة أو صدامات إذا انقسم الشارع أو حاولت السلطة قمع الحراك بعنف. أيضًا عدم وجود تجربة قريبة بقيادة شعبية قد يجعل فترة الانتقال مرتبكة. لكن على المدى الأبعد، يُرجح أن يعود بالنفع عبر بناء شرعية جديدة أكثر متانة.

للخارج: هذا السيناريو يثير قلقًا بالغًا لدى إسرائيل وبعض القوى الخارجية. لأنه غير مضمون النتائج: قيادة منبثقة شعبياً قد تكون أكثر تشددًا تجاه الاحتلال وأقل التزامًا بالتنسيق الأمني أو قد تطالب علنًا بإلغاء اتفاقيات أوسلو (International Crisis Group, 2023). خاصة لو كان للشباب والفصائل الثورية صوت، فقد تتبنى القيادة الجديدة مواقف تصعيدية (مثل دعم مقاومة شعبية نشطة ضد المستوطنات). لذا قد تسعى إسرائيل لإجهاض هذا السيناريو في مهده أو الالتفاف عليه (مثلًا بدعم شخصيات محلية موالية تتخبط في الحركة لإضعافها). من جهة ثانية، بعض الأطراف الدولية قد ترى فيه تغيرًا إيجابيًا طويل الأمد: قيادة فلسطينية مجددة بشرعية أقوى ربما تكون قادرة على توقيع سلام مستقبلاً بقبول شعبي. لكن الدول الغربية تخشى دومًا من صعود الإسلاميين أو الراديكاليين في أي عملية ديمقراطية عربية (تجربة 2006 ما زالت ماثلة حين فازت حماس) (Brown, 2023). لذا قد يعارضون إجراء أي انتخابات شاملة غير مضمونة النتائج.

الواقعية والاحتمالية: رغم كونه السيناريو الأكثر تحقيقاً لتطلعات كثير من الفلسطينيين (التمثيل الديمقراطي والوحدة)، احتماله للأسف هو الأدنى بين السيناريوهات. السبب أن تحققه يتطلب درجة وعي وتنظيم شعبيين عالية، وتلاقي إرادات الفصائل والمجتمع المدني بشكل غير مألوف حالياً (Sayigh, 2022). كما يتطلب عدم قمع عنيف من السلطة أو الاحتلال يحول دونه. حتى الآن، كلما ظهرت بوادر احتجاج واسع (مثلاً قضية اغتيال الناشط نزار بنات 2021)، قمعت السلطة بقسوة ومنعت تفاقمها (Al Jazeera, 2021). ومع انشغال الناس بالضائقة الاقتصادية، يصعب تنظيم حركة شعبية وطنية عريضة. ومع ذلك، الظروف قد تتغير: إذا انهارت السلطة مالياً تماماً وتوقفت عن دفع الرواتب نهائياً، عندها قد يخرج الناس للشارع على نطاق واسع لأن ليس لديهم ما يخسرونه. أيضاً فراغ منصب الرئاسة بوفاة عباس دون توافق قد يفجر صراعاً تستغله الجماهير لفرض كلمتها. بكلمة، هذا السيناريو ليس مستحيلاً لكنه يتطلب شرارة قوية وتنظيماً موحداً. حالياً هذا مفقود، لذا يبقى أقل ترجيحاً من السيناريوهات المدعومة بقوى خارجية أو مسار تفكك هادئ.

5.4 السيناريو الرابع: الانهيار المالي والفوضى الإدارية

هذا سيناريو الكابوس الذي طالما حذرت منه التقارير: تفكك غير منضبط للسلطة يؤدي إلى فراغ إداري وأمني واسع، مع تمدد الاقتصاد الموازي وهيمنة أمراء الحرب أو شبكات الجريمة (International Crisis Group, 2023). ببساطة، تفشل كل محاولات الإنقاذ أو الضبط، فتدخل السلطة في حالة عجز كامل عن أداء وظائفها، مما يخلق فوضى متعددة المستويات في الضفة الغربية (وربما إلى حد ما في غزة رغم وجود إدارة حماس هناك).

سمات السيناريو: مالياً، نفلس السلطة تماماً. أي تتوقف القدرة على دفع الرواتب كلياً لعدة أشهر متتالية، وتتعهد السيولة لدى الوزارات لتشغيل المرافق. قد يعلن رئيس الوزراء رسمياً الانهيار المالي أو يستقيل وتبقى حكومة تصريف أعمال عاجزة. نتيجة ذلك، يتوقف عمل المؤسسات: المدارس الحكومية تغلق أبوابها لأن المعلمين بلا رواتب، المستشفيات العامة تشل لأن الأدوية والمستلزمات نفدت ولا تمويل لشرائها، الشرطة تنكفي لأن أفرادها انصرفوا يبحثون عن قوت يومهم. يصبح المواطن وحيداً في تدبر شؤونه اليومية (World Bank, 2022).

إدارياً، يعم التسيب والشلل. تغيب مظاهر القانون والنظام: ارتفاع معدلات الجريمة (سرقا، اعتداءات) مع غياب ردع أمني فعال. قد تظهر مجموعات مقاومة محلية مسلحة (بعضها كانت موجودة كامنة وأخرى جديدة) تملأ الفراغ الأمني كل في منطقته – مثل عودة ظاهرة كتائب شهداء الأقصى أو تشكيل مجموعات مسلحة جديدة من كوادر الأجهزة السابقة الذين باتوا بلا عمل وبسلاحهم. وربما تتقاتل هذه المجموعات فيما بينها على النفوذ أو على الموارد (كالسيطرة على تهريب البضائع أو فرض أتوات). (Sayigh, 2022).

المؤشرات المبكرة: أخطر مؤشر هو عدم قدرة الحكومة على دفع أي نسبة من الرواتب لعدة أشهر. إذا مر مثلاً 3-4 شهور في 2025 بدون رواتب إطلاقاً (وليس مجرد اقتطاع نسبي)، فهذه علامة انهيار. أيضاً ارتفاع حاد في الجريمة المسجلة وانعدام سيطرة الشرطة: مثلاً، زيادة في حوادث إطلاق النار العشوائي وسرقة السيارات بلا ضبط. إن بدأت شخصيات محلية تتحدث علناً عن "حقها" باستلام الأمن بدل السلطة.

المكاسب والخسائر: النخبة الحاكمة: في هذا السيناريو تخسر كل شيء تقريبًا. ستفقد النخبة امتيازاتها المادية (لن يكون هناك مال عام لينفق أو رواتب لمسؤولين). والأخطر أنها قد تفقد الأمان الشخصي؛ فمع الفوضى قد تواجه انتقامات شعبية أو من مجموعات مسلحة تعتبرها مسؤولة عن الانهيار. بعضهم قد يهرب للخارج بأموالهم قبل فوات الأوان (كما فعل بعض المسؤولين في دول أخرى انهارت). قلة قليلة ربما تستطيع التحول إلى زعماء محليين باستخدام نفوذهم السابق – لكن دون غطاء مؤسسي سيقفون عرضة. بكلمة، هذا أسوأ سيناريو للطبقة السياسية الحالية، لذا ستفعل أي شيء لتجنبه (Al-Shabaka, 2023).

المجتمع العام: الخاسر الأكبر هو المواطن العادي. في غياب الخدمات والقانون، سيعاني الناس من أزمة معيشية خانقة: انقطاع مياه وكهرباء، نقص حاد في الرعاية الصحية والتعليم، انفلات أمني يهدد حياتهم اليومية. سيتطلب الأمر منهم تكيفات صعبة. سترتفع كلفة الحياة أكثر بسبب تحكم السوق السوداء في الأسعار. طبقة التجار الجشعين قد تربح لأنها ستتحكم في سلع التهريب وتربح أضعافًا على حساب المستهلك. من ناحية أخرى، بعض الفئات قد ترى في غياب السلطة فرصة للتصرف بحرية خارج القانون (سواء بشكل إيجابي كتعاون أهلي حر، أو سلبي كأعمال غير مشروعة). لكن إجمالاً، ستكون فوضى مدمرة للنسيج الاجتماعي: إذ غالبًا ما يخلق الفراغ الأمني صراعات داخلية محلية على النفوذ، مما يمكن أن يؤدي لاشتباكات عائلية أو مناطقية دامية (International Crisis Group, 2023).

الخارج: إسرائيل في مأزق في هذا السيناريو. صحيح أنها لطالما انتقدت السلطة، لكن زوالها عمليًا يعني اضطراب إسرائيل لتحمل مسؤولية 2.8 مليون فلسطيني بالصفة مباشرة، أو تركهم للفوضى التي ستعكس قطعًا على أمنها. الأغلب أنها ستختار تدخلًا عسكريًا كبيرًا لضبط الأمن (كما فعلت في الانتفاضة الثانية ولكن قد يكون أوسع نطاقًا). قد تعيد نشر قواتها في المدن الرئيسية وتفرض إدارة عسكرية مؤقتة. هذا مكلف ماليًا وبشريًا لإسرائيل ويجعلها هدفًا مباشرًا للغضب الفلسطيني والمجتمع الدولي. المجتمع الدولي سيواجه انهيارًا إنسانيًا ضخمًا: خطر مجاعة وأوبئة في غزة والصفقة، مما يستلزم عملية إغاثة ضخمة تحت فوضى أمنية.

الواقعية والاحتمالية: هذا السيناريو كان يُعتبر منذ زمن ورقة ضغط تلوح بها القيادة الفلسطينية لنيل الدعم ("إما تدعمونا أو تنهار السلطة في وجهكم"). حتى الآن، نجح هذا التهديد في استنفار بعض الدعم لمنع السقوط الحر. لكن إن استمرت الاتجاهات الحالية دون تصحيح، فالسيناريو يصبح أقل استحالة. علامات الإنذار الخطير ظهرت: السلطة فعليًا على شفير الإفلاس (الدين العام يقارب 50% من الناتج المحلي، والمنح شبه متوقفة) (Al-Shabaka, 2023). إن خرج الوضع المالي عن السيطرة، قد يحدث الانهيار تدريجيًا: مؤسسة بعد أخرى تتوقف. رغم ذلك، الاحتمال المرجح تاريخيًا هو تفادي هذا السيناريو في اللحظة الأخيرة؛ إما عبر تدخلات إسعافية (كما حصل مرارًا بتحويلات مقاصة أو منح طارئة خليجية عند الحافة) أو عبر دمج سيناريوهات أخرى قبل الوصول للهاوية.

لذا يُقدَّر احتمال حصول انهيار شامل وفوضى في 2025–2027 بأنه منخفض إلى متوسط. لا أحد من الأطراف الأساسية يريده، لكن تكمن الخطورة في أن حسابات الخطأ وسوء التقدير قد تجرّ إليه دون قصد. مثال: لو بالغت إسرائيل في اقتطاعاتها وظنت السلطة تتدبر الأمر بينما هي فعلاً انهارت داخليًا. أو لو وقع حدث أمني كبير زلزل الاستقرار (اغتيال شخصية أو انفجار انتفاضة) فوقعت السلطة بين نارين. على كل حال، هو السيناريو الذي ينبغي للجميع بذل ما يستطيعون لتفاديته نظرًا لعواقبه الوخيمة على الجميع.

5.5 السيناريو المرجح (المزيج بين الأول والثاني)

بناءً على التحليل أعلاه، يبدو أن الواقع الأقرب للسيرورة هو مزيج من سيناريو التفكك المنضبط وإعادة الهندسة بالمال السياسي. بمعنى آخر، دمج عناصر من (1) و(2) بحيث يجري إعادة تصميم السلطة بجهد خارجي وضخ تمويل مشروط (السيناريو 2)، وفي الوقت ذاته يُصار إلى تفويض وظائفها داخلياً بشكل منظم إلى مستويات محلية وشبكات وظيفية على الأرض (السيناريو 1). هذا المزج منطقي لأن كل من السيناريوهين منفرداً يواجه عوائق إذا دُفع لأقصاه: فالإصلاحات الممولة خارجياً وحدها قد لا تكفي لخلق تغيير فعلي على الأرض دون إعادة هيكلة في طريقة الإدارة اليومية، كما أن التفويض المحلي وحده دون دعم مالي خارجي سيجعل البلديات تغرق في عجز أكبر. بالتالي التوليفة تمنح استمرار شكل الدولة (الاسم والعلم والمؤسسات المركزية) لإرضاء الاعتبارات السياسية، لكنها في الجوهر تعيد توزيع وظائف الدولة عمودياً وأفقياً (Wilson Center, n.d.; Enlargement, 2023).

سيكون لدينا كيان يحمل اسم "دولة فلسطين" (وربما بحلول 2028 تتنازل اعترافات دولية إضافية، كما حصل تسارع اعترافات في 2024) (Foreign Affairs, 2024)، له رئيس منتخب أو مُجمع عليه دولياً، وحكومة تكنوقراط. لكنه كيان بسيادة منقوصة للغاية: قراره المالي مقيد بمصفوفة إصلاحات رسمها الممولون (Enlargement, 2023)، وقراره الأمني مرتين للتنسيق مع إسرائيل (بل قد يتخصص جهاز الأمن الفلسطيني في الشرطة المدنية وفض النزاعات الداخلية فقط). ستكون هذه "الدولة" موجودة على الورق وفي المحافل (تواصل تمثيل الفلسطينيين بالأمم المتحدة والهيئات الدولية)، لكن على الأرض الناس تحصل على الخدمات من "شبكات وظيفية" متعددة

لماذا يُرجَّح الدمج بين التفكك المنضبط وإعادة الهندسة؟

– الاعتبارات الدولية والإقليمية: المجتمع الدولي (الغرب خصوصاً) غير مستعد للسماح بانتهيار السلطة (سيناريو 4) ولا يرغب كثيراً في مواجهة قيادة شعبية جديدة غير مضمونة (سيناريو 3). لذا خياره الأفضل هو الحفاظ على "الدولة الفلسطينية" ككيان معترف به لكن بتطوير سلوكها وأدائها. وهذا ما يحاوله عبر الأموال المشروطة (Enlargement, 2023). في الوقت نفسه، إسرائيل ودول الإقليم تهماها منع الفوضى ولكنها لا تمنع رؤية السلطة تضعف مركزياً بحيث لا تعود تهدد قبضتهم. لذلك يشجعون (ضمنياً) أي توجه لنقل الأعباء إلى الفلسطينيين محلياً، لأن ذلك يخفف مسؤولية إسرائيل المباشرة. الدمج يحقق ذلك: سلطة معاد تصميمها دولياً + أعباء موزعة محلياً (Al Jazeera, 2023).

– الواقع الداخلي: القيادة الفلسطينية تدرك محدودية قدرتها على تنفيذ إصلاحات عميقة بسرعة، لذا يناسبها تخفيف الحمل عبر التفويض. مثلاً، إذا استطاعت حكومة مصطفى نقل جزء من كلفة الخدمات للبلديات والشركات، ستقل التزامات الموازنة وتحسن المؤشرات المالية (في الظاهر على الأقل). وفي نفس الوقت، قبولها بالإصلاحات المشروطة يمنحها شريان تمويل. فهي بذلك تحاول أن تُرضي المانحين (بالالتزام بإعادة الهندسة) وفي الوقت عينه تُرضي الشارع والمتطلبات الخدمية (بالسماح للفاعلين المحليين بسد الثغرات). أيضاً هناك جوانب إصلاحية تتطلب تفويضاً: كتحسين الجباية – هذا ممكن إذا تولتها البلديات مباشرة (حيث ستكون أكثر كفاءة بتحصيل ضرائبها المحلية). أو مكافحة الفساد – يمكن معالجته جزئياً بإبعاد الإدارة المركزية عن بعض الموارد (مثلاً، إن نقلت إدارة الأراضي أو المرافق لشركات مستقلة تحت رقابة الجمهور يقل مجال الفساد المركزي) (Washington Institute, 2023).

– التكامل الزمني: ربما يُنفَّذ السيناريو المركب على مراحل: أولاً، ضخ مال طارئ مشروط يمنع الانهيار الفوري (2024–2025)، بالتوازي مع خطوات إصلاحية مركزية (قوانين، سياسات مالية). ثم تدريجياً إعادة توزيع الصلاحيات نحو المحليين (2025–).

2026) تحت إشراف المركز. أخيرًا بحلول 2027، تتشكل صورة "السلطة الجديدة": مركز أصغر حجمًا وأقوى مؤسسيًا، ومحليات أوسع دورًا وأكثر اكتفاءً، والتمويل الخارجي مستمر لدعم هذه الصيغة لحين استقرارها (Le Monde, 2023).

هذه الصيغة تطرح إشكاليات جديدة: أولها مسألة الشرعية. فعلى الرغم من احتمال إجراء انتخابات لإضفاء شرعية شعبية، إلا أن جوهر العقد الاجتماعي سيتغير – لن تُعتبر السلطة حقًا ممثلة لإرادة سياسية جماعية لتحقيق هدف وطني (التحرر وبناء دولة مستقلة)، بل مقال خدمات يدير شؤون السكان بأموال الغير وبما يتوافق مع اشتراطاتهم. الشرعية ستصبح مشتقة من قدرة هذه المنظومة على تقديم المنافع المادية واستمرار الحياة اليومية (شرعية الإنجاز)، أكثر من كونها مستندة إلى مشروع تحرري أو تمثيل سيادي حقيقي. قد يقبل المواطنون بهذا الوضع على مضض إن لَبَّى احتياجاتهم الأساسية وحقق قدرًا من الاستقرار، لكن يظل هناك فراغ في الشرعية الوطنية التاريخية التي تغذت من وعد الدولة المستقلة وإنهاء الاحتلال. هذا الفراغ قد يملؤه رمزياً استمرار منظمة التحرير كقشرة سياسية (حتى لو كانت خاملة)، أو قد يبقى خطرًا كامناً بانفجار المطالب الوطنية مجددًا في المستقبل عندما تسنح فرصة (PCPSR, 2023).

أما السيادة فتستكون الاسم الغائب الحاضر: ستكون هناك سيادة شكلية على مناطق (أ) ربما وبالتنسيق المحدود على (ب)، لكن فعليًا السيطرة الشاملة لإسرائيل (الحدود، المجال الجوي، موارد المياه، إلخ). ربما يسعى المانحون لتحسين بعض عناصر السيادة الاقتصادية – كإقناع إسرائيل بوقف القرصنة على المقاصة والسماح للسلطة بتحصيل بعض الضرائب مباشرة (Wilson Center, n.d)، أو تخفيف قيود حركة البضائع – لكن ذلك أقصاه إنشاء "مناطق حكم ذاتي محسن". بهذا تسمي "دولة فلسطين" أقرب إلى مدينة-دولة منزوعة السلاح والموارد تعتمد كليًا في مقوماتها على جوارها والعالم.

هذا النموذج يشبه نماذج تاريخية لوصايات أو انتدابات مقنعة، لكن دون الاعتراف الرسمي بذلك. وإذا كان ثمنه تخفيف معاناة الفلسطينيين الأنية، فإنه يؤجل تطلعاتهم الوطنية وربما يقايعها باستمرار الكيان بأي ثمن. وعند سقف 2028 وما بعده، سيكون السؤال: هل هذه الصيغة مستقرة أم تؤسس لموجة جديدة من النضال لاستعادة القرار الوطني؟

7. خاتمة تنبؤية (2028 كسقف منظور)

بحلول عام 2028، وهو سقف زمني يمكن النظر إليه كأفق متوسط المدى، ستكون الصورة قد اتضحت بشكل أكبر حول مآلات السلطة الفلسطينية. على الأرجح سنرى سلطة مُعاد تعريف وظائفها ومكانتها مقارنة بما كانت عليه قبل خمس سنوات. من المرجح – كما توصلنا – أن السلطة ستبقى موجودة اسمياً، لكنها ستكون قد أعادت تصميم ذاتها لتصبح كياناً إدارياً خدماتياً بحثاً مع شرعية ضعيفة، أو تحولت فعلياً إلى شبكة خدمات تحت سيطرة المانحين ومحاطة بسلطات محلية قوية. يمكن وصف ذلك بثنائية: "إدارة الانهيار" مقابل "إعادة تعريف الوظائف".

من جانب، قد يتجلى إدارة الانهيار في استمرار السلطة كدولة افتراضية تتلقى الدعم فقط لتجنب السقوط الحر، وتعمل يومًا بيوم لتجنب الأزمات دون مشروع وطني واضح. ستكون هذه "شرعية معطوبة" – إذ رغم أي انتخابات أو إصلاحات تجميلية، سيعلم الجميع أن القرار الفعلي ليس بيد الفلسطينيين تمامًا. ربما بحلول 2028، لن يكون الرئيس عباس موجودًا في المشهد (لسنّه أو لأي سبب)، مما سيختبر فعلاً قدرة البنية المُعاد تشكيلها على الصمود. إذا تكرر نموذج اختيار قيادي جديد بتوافق إقليمي دولي كما حصل بتعيين مصطفى رئيساً للحكومة (Wilson Center, n.d)، فقد نرى انتقالاً هادئاً لمنصب الرئيس لشخصية تقبل بها إسرائيل

وأمریکا، وبمباركة عربية – ما يعني تكريس نهج الوصاية الناعمة. هذا سيكون استمرارًا للسلطة ككيان سياسي ظاهرياً، لكنه في الواقع بلا سيادة حقيقية، يعتمد على ثقة المانحين أكثر من ثقة شعبه.

ومن جانب آخر، إعادة تعريف الوظائف قد تجعل السلطة بحلول 2028 عبارة عن شبكة خدماتية موزعة: وزارة الصحة مثلاً ربما ستكون مجرد جهة تنسيق بين مستشفيات تديرها NGOs وشركات خاصة بتمويل خارجي؛ وزارة الاقتصاد تنظم سوقاً من المؤسسات المالية التي تعمل تحت أعين الرابعية الدولية؛ وزارة التعليم تشرف اسماً على مدارس تدفع رواتبها دول الخليج ربما. ستكون السيادة السياسية مستبدلة بـ"سيادة وظيفية" محدودة: أي قدرة على اتخاذ قرارات إدارية ضمن هامش اقتصادي مُعطى، دون قرار سيادي على الموارد أو الأمن. قد يبقى للسلطة جيش صغير من الموظفين البيروقراطيين، لكن دورهم أقرب إلى تنفيذ برامج مقررّة مسبقاً. وسيعتاد المواطن أن يتلقى خدماته من مصادر متنوعة كما أسلفنا – البلدية لمياه القرية، وكالة الغوث للعيادة، جمعية خيرية للمساعدة الغذائية – دون أن يهمله كثيراً إن جاء دعم ذلك من موازنة السلطة أم منحة أجنبية.

في خلاصة الختام، الأقرب أننا سنرى سلطة فلسطينية باقية في 2028 لكن بصورة مختلفة جداً عن السلطة في 2018. ستكون قد نجت من الانهيار الكلي عبر إعادة التوضع والتكيف – نصف دولة ونصف منظمة خدمات. الشرعية السياسية ستظل معطوبة ما دامت دون أفق تحرر حقيقي، لكن ربما تكتسب "شرعية الأداء" إن استطاعت تحسين بعض جوانب حياة الناس بمساعدة المال السياسي. ومع ذلك، ستبقى القضية الفلسطينية دون حل نهائي، والشعب الفلسطيني دون سيادة ناجزة. تلك الوضعية قد تستمر سنوات، لكنها أيضاً حبلى بالتناقضات التي يمكن أن تنفجر بعد 2028 إن تغيرت الظروف (كما رأينا كيف فجّرت حرب 2023 كل ما كان راکداً).

2028 كسقف منظور إذن قد لا يشهد نهاية دراماتيكية للسلطة، بل استمرارها الشكلي ضمن ترتيبات جديدة – لكن سيكون أيضاً محطة لتقييم صارم: هل مشروع الدولة الفلسطينية لازال حياً يُرزق عبر هذه السلطة المجددة، أم أننا أمام منعطف نحو مسار مختلف تماماً للنضال الفلسطيني؟ هذا السؤال سيظل مفتوحاً وربما تصبح الإجابة أوضح مع الجيل القادم من الفلسطينيين الذين سيقروا إن كان الوضع الراهن المُحسّن مقبولاً، أم أن الألوان لقلب الطاولة والدخول في مرحلة ما بعد السلطة بحثاً عن استراتيجية بديلة لتحقيق حقوقهم المشروعة.

المراجع:

Al Jazeera. (2021). Protests in Palestine after activist Nizar Banat killed in custody.
<https://www.aljazeera.com>

Al Jazeera. (2023). Palestinian Authority under pressure to reform.
<https://www.aljazeera.com>

Al Jazeera. (2023). Palestinians call for elections and reform amid crisis.
<https://www.aljazeera.com>

Al Jazeera. (2025). US sanctions against Palestinian Authority leaders.
<https://www.aljazeera.com>

Al Jazeera. (2025, July 31). US sanctions PA for 'undermining peace' (Trump admin). <https://www.aljazeera.com>

Al-Shabaka. (2024). Fiscal crisis and clearance revenues in Palestine. <https://al-shabaka.org>

Al-Shabaka. (2024). Israeli right-wing policies toward the Palestinian Authority. <https://al-shabaka.org>

Al-Shabaka. (2024, December 1). Israel's withholding of clearance revenue post-Oct 2023 and impact on PA finances. <https://al-shabaka.org>

Arab News. (2023). Saudi Arabia provides emergency aid to the Palestinian Authority. <https://www.arabnews.com>

Brown, N. (2023). The future of Palestinian politics. Carnegie Endowment for International Peace. <https://carnegieendowment.org>

Carnegie Middle East Center. (2023). Palestinian reconciliation prospects. <https://carnegie-mec.org>

Chatham House. (2024). Global shifts and the Palestinian issue. <https://www.chathamhouse.org>

CNBC Arabia. (2024). إضرابات النقابات الفلسطينية وأزمة القطاع الصحي [Strikes of Palestinian unions and the health sector crisis]. <https://www.cnbcarabia.com>

CNBC Arabia. (2025, March). تقرير حول أزمة رواتب موظفي السلطة الفلسطينية [Report on the salary crisis of Palestinian Authority employees]. <https://www.cnbcarabia.com>

CNBC Arabia. (2025). العجز المالي للسلطة الفلسطينية في موازنة 2025 [Financial deficit of the Palestinian Authority in the 2025 budget]. <https://www.cnbcarabia.com>

CNBC Arabia. (2025). Palestinian Authority budget deficit 2025. <https://www.cnbcarabia.com>

CNBC Arabia. (2025, March 31). Palestinian budget 2025 – Israeli deductions & financial gap. <https://www.cnbcarabia.com>

European Commission. (2024). EU support for the Palestinian Authority 2024–2027. <https://enlargement.ec.europa.eu>

European Commission. (2024a). EU emergency financial support to the Palestinian Authority.

<https://enlargement.ec.europa.eu>

European Commission. (2024b). Multi-annual financial framework for Palestinian Authority 2024–2026. <https://enlargement.ec.europa.eu>

European Commission. (2024c). Reform conditionality in EU aid to Palestine.

<https://enlargement.ec.europa.eu>

European Commission. (2024d). Milestones for disbursement of EU financial aid.

<https://enlargement.ec.europa.eu>

European Commission. (2024e). Donor coordination platform for Palestine.

<https://enlargement.ec.europa.eu>

European Commission. (2024f). EU calls on Israel to resume full clearance revenue transfers.

<https://enlargement.ec.europa.eu>

European Commission. (2024g). Labour mobility support for Palestinian workers.

<https://enlargement.ec.europa.eu>

European Commission. (2024, July 19). Joint strategy with PA for financial support and reform. <https://enlargement.ec.europa.eu>

International Crisis Group. (2023). Managing the Palestinian Authority's legitimacy crisis.

<https://www.crisisgroup.org>

International IDEA. (2024). Leadership transition scenarios in the Palestinian Authority.

<https://www.idea.int>

Le Monde. (2023, December 18). EU to provide €1.6 billion in aid to the Palestinian Authority until 2027. <https://www.lemonde.fr>

Palestinian Center for Policy and Survey Research (PCPSR). (2023). Palestinian public opinion poll results. <https://www.pcpsr.org>

Palestinian Center for Policy and Survey Research (PCPSR). (2023). Public opinion poll no. 89. <https://www.pcpsr.org>

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). (2023). Labour force survey: Informal employment in Palestine. <https://www.pcbs.gov.ps>

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). (2024). Quarterly labour force statistics 2023–2024. <https://www.pcbs.gov.ps>

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). (2024). Quarterly national accounts 2023–2024. <https://www.pcbs.gov.ps>

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) & Palestinian Monetary Authority (PMA). (2025, early). Performance of Palestinian economy 2024 – Gaza -82%, WB -19%, overall -28%. <https://www.pcbs.gov.ps>

PCPSR. (2024). Public opinion poll no. 90: Palestinian views on politics and governance. <https://www.pcpsr.org>

PCPSR. (2024, July). Critical Policy Brief 2/2024 (A. Lahlouh). <https://www.pcpsr.org>

Reuters. (2023). Palestinian PM says donor funding drops to under 1% of budget. <https://www.reuters.com>

Reuters. (2024). Israel releases partial clearance revenues to Palestinian Authority. <https://www.reuters.com>

Sayigh, Y. (2022). Fragmented power: Palestinian governance under strain. Carnegie Middle East Center. <https://carnegie-mec.org>

Shikaki, K. (2023). Palestinian public opinion and political legitimacy. Palestinian Center for Policy and Survey Research. <https://www.pcpsr.org>

Taylor & Francis. (2024). China and Russia's positions on Palestine. <https://www.tandfonline.com>

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2024). Assistance to the Palestinian people: Report of the Secretary-General. <https://unctad.org>

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2024). Report on assistance to the Palestinian people. <https://unctad.org>

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2024). Report on the Palestinian economy under occupation. <https://unctad.org>

Wafa. (2024, April). World Bank warns of unprecedented contraction in Palestine's economy. <https://english.wafa.ps>

Wafa. (2024, June 27). PCBS: GDP decline by 35% in Q1 2024 due to war. <https://english.wafa.ps>

Washington Institute. (2023). Crisis of legitimacy in Palestinian leadership. <https://www.washingtoninstitute.org>

Washington Institute. (2023, November 14). PA has been steadily losing ground – polling data (G. al-Omari). <https://www.washingtoninstitute.org>

Washington Institute for Near East Policy (WINEP). (2024). Palestinian public opinion: Declining trust in leadership. <https://www.washingtoninstitute.org>

Wilson Center. (2024). Regional dynamics and the future of the Palestinian Authority. <https://www.wilsoncenter.org>

Wilson Center. (2024, July 2). Overhauling the PA – Gulf pressure and reform plans (T. Luck). <https://www.wilsoncenter.org>

Wilson Center. (2025). US policy under Republican administration toward the Palestinian Authority. <https://www.wilsoncenter.org>

Wilson Center. (n.d.). Policy analysis on Palestinian governance and reform. <https://www.wilsoncenter.org>

Xinhua News Agency. (2025, January 6). Palestine's GDP shrinks 28%, unemployment up to 51% in 2024. <https://english.news.cn>